NPT/CONF.2000/SR.8

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

16 June 2000
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مرا (نائب الرئيس) ..... (ميانمار)

وفيما بعد: السيد بعلي (الرئيس) ..... (الجزائر)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب واحدة.

00-40696 (A)

في غياب السيد بعلي (الجزائر)، تولى السيد مرا (ميانمار)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد نهليكو** (سوازيلند): قال إن معاهدة عدم الانتشار تحرز، منذ بدء سريانها، تقدما مستمرا نحو اكتساب الطابع العالمي، فقد اضطلع عدد كبير من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة مخزوناتها النووية، في حين دخل عدد آخر منها في ترتيبات ثنائية بغرض تعزيز الشفافية والتعاون. وأعرب عن أمله في أن تنضم إلى المعاهدة دون إبطاء الدول التي لم تفعل ذلك بعد. وأضاف أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر له أيضا أولوية عالية بالنسبة للمجتمع الدولي. وأوضح أن قوة هذه المعاهدة تكمن في قدرتها على إيجاد عُرف أخلاقي وسياسي مناهض لإجراء التجارب على الترسانات النووية، وعلى تشجيع الامتثال لنظام التحقق الذي وضعته. وذكر أن سوازيلند قد شرعت بالفعل في دفع عجلة العملية الداخلية اللازمة للتصديق على المعاهدة.

٢ - وأعرب عن تطلع وفده إلى استئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك قانوني ملزم عالميا يحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، وإلى اكتمال هذه المفاوضات في وقت مبكر. فمن شأن هذه المفاوضات أن تعكس عزم المجتمع الدولي على إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. ومضى قائلا إن تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو جزء جوهري من تعزيز نظام عدم الانتشار. وقد آذن اعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقات الضمانات في أيار/مايو ١٩٩٧ بعهد جديد في تاريخ التحقق من عدم الانتشار، ومن شأنه أن يحدث أثرا إيجابيا على فعالية وكفاءة نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز نحو إكمال المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، وكرر الدعوة الموجهة في "القرار المتعلق بالشرق الأوسط" الصادر في عام ١٩٩٥، من أجل التعاون في سبيل كفالة تعجيل الأطراف الإقليمية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٣ - **السيد تدمري** (لبنان): قال إنه رغم أن العالم قد ازداد الآن اقترابا من إيجاد نظام لمنع انتشار الأسلحة النووية، فإن المعاهدة ما زالت تفتقر إلى الطابع العالمي، إذ أن هناك أربع دول في مناطق مهددة بالتوتر السياسي وشبح الصراعات المسلحة لم تنضم بعد إلى المعاهدة. وذكر أن الاستعراض العام للإنجازات التي تحققت في الخمس سنوات الماضية يبعث على الأمل في الاقتراب من بلوغ أهداف المعاهدة، رغم افتقار المعاهدة إلى آلية لمراقبة تنفيذ أحكامها. وأشار إلى أن من بين العناصر الإيجابية التعاون القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة النووية، وبمعاهدة حظر التجارب النووية التي أعرب عن أمله في أن يجري تنفيذها على نحو واف. وأضاف أنه قد تم إيجاد مناخ أكثر ملائمة لإنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٤ - ووجّه الانتباه في هذا الصدد إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بالإجماع والتي تؤكد الالتزام بالسعي نحو إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه والوصول بهذه المفاوضات إلى غايتها. وأضاف أنه ينبغي بموجب المعاهدة تزويد الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بضمانات فعالة يتم وضعها ضمن إطار معاهدة ترمي إلى حماية السلام والأمن الدوليين وكفالة الحماية الضرورية من أي حادث نووي. وأعرب عن أسفه

لعدم صدور أي استجابة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه الضمانات.

٥ - وذكر، من ناحية أخرى، أن ثمة مجال في إطار المعاهدة لاستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، خاصة في البلدان النامية، التي يستنفد مواردها النمو الديمغرافي وتنامي الفقر والمرض. وأوضح أن لهذه الاستخدامات السلمية أهمية بالغة في كثير من المجالات، ولا سيما في مجالي الطب ونقل التكنولوجيا، وشدّد في هذا الصدد على قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإمكان إيجاد هيئات فرعية ترمي إلى تعزيز استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، تعمل تحت إشراف الوكالة وبمراقبة كاملة منها ضمن نظام دقيق للحماية البيئية.

٦ - ومضى يقول إن مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ كان قد اتخذ ''قرار الشرق الأوسط''، الذي لقي التأييد من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي جميعاً. وفي ذلك الوقت كانت الدول العربية والدول غير المنحازة قد ربطت موافقتها على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى باعتماد هذا القرار، وكان من دواعي القلق أن إسرائيل قد استمرت في رفضها الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة. وأضاف أن عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد لا يمكن أن تؤتي ثمارها ما لم تقبل إسرائيل بمبدأ الشفافية، وذلك بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، حتى تعطي مصداقية للمعاهدة وتزيل التهديد المباشر الموجه للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وذكر أن امتثال إسرائيل ''لقرار الشرق الأوسط'' سيشكل خطوة صوب إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما دأبت الجمعية العامة على أن تحث عليه منذ سنوات كثيرة.

٧ - وأردف قائلا إن وجود دولة واحدة من دول الشرق الأوسط ليست طرفا في المعاهدة يشكل سابقة من المحتمل أن تؤدّي إلى جو من التنافس النووي يتسم بالتوتر وانعدام الثقة. ووجّه الدعوة من جانب وفده إلى الدول الأطراف في المعاهدة ، ولا سيما الدول التي اتخذت ''القرار المتعلق بالشرق الأوسط''، لأن تبذل قصارى جهودها لضمان انضمام إسرائيل للمعاهدة وإقناعها بإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات، نظرا لأن ذلك يحقق المصلحة الحقيقية لجميع الدول في الشرق الأوسط دون استثناء.

٨ - وتابع بقوله إن البيانات التي أُلقيت في المؤتمر الحالي عالجت أهداف الاستعراض بشكل جدي، ولكن مرحلة التقييم ينبغي أن تؤدي إلى مرحلة اتخاذ قرارات ابتكارية للتشجيع على تعميم المعاهدة وجعلها صكا فعالا من صكوك نزع السلاح النووي الشامل. وبالنظر إلى ضآلة النتائج التي حققتها المفاوضات المتعددة الأطراف ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح وفي مجال منع الانتشار النووي، فقد ينبغي توخي سياسات جديدة من شأنها أن تضع حدا للإحباطات الحالية وأن توفر حافزا جديدا. وأعرب عن ترحيبه في هذا الصدد باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره عن جمعية الألفية الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد طرق القضاء على الأسلحة النووية وإزالة أخطارها. فمن شأن هذا المؤتمر دون شك أن يكون إيذانا بمرحلة جديدة واعدة تأخذ بعين الاعتبار سلام الأجيال القادمة وأمنها ورخاءها وحقها في التمتع بمستقبل أفضل.

٩ - **السيد فوهيدوف** (أوزبكستان): قال إن سياسة حكومته الخارجية تقوم على مبدأ عدم تطوير الأسلحة النووية. وأضاف أن المبادرة التي تقدمت بها تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وبلده لإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في شرق آسيا تحظى بتأييد سياسي واسع النطاق في هذه المنطقة وأنها تنعكس في الوثائق الصادرة عن الدورات الثلاث الماضية للجمعية العامة، كما ترد في الوثائق الختامية للجنة التحضيرية للمؤتمر. وذكر أن المؤتمر الدولي المعني بوسط آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في طشقند في عام ١٩٩٧ قد برهن، على إجماع دول وسط آسيا على التطلع إلى كفالة عالم يتسم بالأمان والاستقرار، وبدأ العملية الإقليمية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

١٠ - واستطرد قائلا إن أوزبكستان تقوم، من أجل إنشاء هذه المنطقة، بإجراء مشاورات منتظمة مع جيرانها ومع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وأفاد بأن فريق الخبراء المعني بصياغة معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا قد عقد عدة جلسات عمل على مر السنين الأربع الماضية، بمساعدة من الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وخبراء مستقلين، وأن البلدان المعنية قد أوشكت على وضع المعاهدة في صورتها النهائية وتوقيعها. وأعرب عن اقتناع أوزبكستان بأن في إمكان وسط آسيا أن تصبح المنطقة الخامسة الخالية من الأسلحة النووية. ومن ثم فقد التمس الدعم من المؤتمر، وذكر أنه يرى من الضروري أن تشتمل الوثيقة الختامية للمؤتمر على تأييد لمشروع الاتفاقية المتعلقة بوسط آسيا.

١١ - وأكد أن الحالة السائدة في العالم تدل على ضرورة الاضطلاع بتدابير بالغة الصرامة لتعزيز النظام العالمي للاستقرار الاستراتيجي وعملية نزع السلاح برمتها. وأضاف أن الاتجاهات الناشئة قد تمخضت عن آثار تضر بقابلية نظام منع الانتشار للبقاء. وإنه من الواضح أن الأسلحة النووية ستظل لمدة طويلة أحد العناصر الرئيسية للسياسة العالمية. وأشار إلى أن دخول معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) حيز النفاذ يؤكد الإمكانيات التي تنطوي عليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. فإقامة وتعزيز نظام لمنع الانتشار النووي هو الطريقة الوحيدة لكفالة فرض حظر على جميع التجارب النووية.

١٢ - واستمر قائلا إن أوزبكستان طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، كما وقّعت على بروتوكول إضافي ملحق باتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن من البوادر المشجعة في هذا الصدد انضمام بنغلاديش إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والقرار الذي اتخذه مجلس الدولة في الاتحاد الروسي بالتصديق على هذه المعاهدة. والأمل معقود على أن تحذو الولايات المتحدة الأمريكية حذوهما. وأعرب عن تأييد حكومته لاقتراح الأمين العام الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في طرق القضاء على الخطر النووي وكذلك لتقييماته للحالة الراهنة لنظام منع الانتشارالواردة في التقرير المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (A/54/2000). واختتم بيانه بالإعراب عن اعتقاد أوزبكستان أن الوثيقة الختامية للمؤتمر ينبغي أن تحدد على نحو أكثر دقة الدور الذي تؤديه المعاهدة في التشجيع على عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى نزع السلاح النووي، وفي تعزيز السلام والأمن الدوليين، واعتقادها أنه ينبغي تحديد تدابير عملية للتشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

١٣ - **السيد تاكيف** (بلغاريا): قال إن تنفيذ معاهدة عدم الانتشار قد هيأ الظروف اللازمة لوضع حد للتسابق الخطير في حيازة الأسلحة النووية وإن المؤتمر الراهن من شأنه أن يقدم إسهاما قيّما في تحسين الآليات الموجودة لمراقبة الترسانات النووية والحد منها. وقد برهن تنفيذ المعاهدة وسائر نظم عدم الانتشار النووي على ضرورة وجود نظام فعال لمراقبة النطاق الكامل للأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية، ونظم إطلاقها، والمكونات والمواد اللازمة لإنتاجها. ومن ثم، ينبغي للدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة أن تنضم إليها دون إبطاء من أجل تعزيز مصداقية وفعالية المبادئ والأهداف المحددة في المعاهدة، مما يشكل عاملا من عوامل الاستقرار في العلاقات الدولية.

١٤ - وأردف قائلا إن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دورا حاسما تؤديه في تحسين النظام الراهن لعدم الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح النووي. وأعرب عن أمل بلغاريا في أن يصدّق على المعاهدة عدد من الدول يكفي للسماح بدخولها إلى حيز النفاذ في وقت مبكر، وعن ترحيبها في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذه مجلس الدولة في الاتحاد الروسي مؤخرا بالتصديق على المعاهدة. وأعرب عن موافقة بلغاريا أيضا على ضرورة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتوفير الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، تمشيا مع روح قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥).

١٥ - ومضى يقول إن تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يشكل أحد الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار. وأوضح أن المنشآت النووية في بلغاريا تعمل وفقا لضمانات الوكالة الدولية بكامل نطاقها، وأن البلد يتعاون عن كثب مع الوكالة ومع الاتحاد الأوروبي في المسائل المتعلقة بالأمان وعدم الانتشار النووي. ووعد بأن تشرع حكومته قريبا في النظر في بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات بهدف التصديق عليه. وأعرب عن أسفه لعدم إحراز مؤتمر نزع السلاح نجاحا صوب إقرار برنامج عمله. أما اقتراح إنشاء فريقين عاملين في نطاق مؤتمر نزع السلاح مخصصين لنزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي فهو جدير باهتمام خاص وقد يشكل أساسا ممكنا لحل توفيقي.

١٦ - واستطرد قائلا إن التفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية سوف يمثل أيضا خطوة هامة صوب تعزيز نظام منع الانتشار النووي. وذكر أنه ينبغي التعجيل بإجراء هذه المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. وأضاف أن وضع التدابير المناسبة لمراقبة الصادرات يشكل جزءا هاما من التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية وأداة ضرورية لتحقيق عدم الانتشار النووي. وأكد التزام بلغاريا الشديد في سياستها المتعلقة بضوابط التصدير بالمبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين النوويين بشأن السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. وأوضح أن جهود بلغاريا ترمي إلى مواصلة النهوض بنظامها الوطني لمراقبةالصادرات وجعله متمشيا مع آليات الاتحاد الأوروبي التنظيمية حتى يتسنى للسلطات البلغارية المختصة إحراز النجاح في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

١٧ - **السيد اندجابا** (ناميبيا): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وقال إن ناميبيا ترحب بالقرارات التي اتخذها مؤخرا مجلس الدولة في الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة

زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، وبالإعلان عن أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي سيستأنفان المفاوضات بشأن المعاهدة الثالثة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٣). واستدرك يقول إنه بالرغم من هذين التطورين وغيرهما من التطورات الإيجابية ، فمن دواعي القلق أن مستويات الترسانات النووية ما زالت تتجاوز أي حاجة عسكرية معقولة بكثير وما زال تطوير الأسلحة النووية مستمرا. وتساءل حتى عما إذا كان التخفيض الجاري لا يزيد عن مجرد إحلال أسلحة جديدة محل الأسلحة العتيقة.

١٨ - وأعرب عن أسفه كذلك إزاء التأخير في بدء سريان ستارت ٢ والبروتوكول الملحق بها، وامتناع مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مؤخرا عن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فبوجه عام، وفت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على نحو أمين بالالتزامات المفروضة عليها بموجب المادة الثانية ولكن الدول الحائزة لهذه الأسلحة لم تمتثل لما تعهدت به من التزامات في مؤتمر ١٩٩٥. كما أنه لم يُبذل أي جهد بصفة جدية لاجتذاب الدول الأربع غير الأطراف للانضمام إلى نظام معاهدة عدم الانتشار. وأضاف أن الادعاء بالحاجة إلى الأسلحة النووية لمدة غير محدودة لأغراض الأمن الوطني أو الردع لا يؤدي فقط إلى تشجيع الدول الأخرى على اقتنائها بل هو أيضا مناقض للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ بشأن الالتزام بالسعي بحسن نية في مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي والوصول بهذه المفاوضات إلى غايتها (قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣، الفقرة ١ ثاء).

١٩ - وأعرب عن التزام ناميبيا بأهداف معاهدة عدم الانتشار، التي وقّعت عليها في عام ١٩٩٠ بعد حصولها على الاستقلال بفترة وجيزة. وذكر أن ناميبيا قد وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأنها ستكون مقرا لإحدى المحطات السيزمية المنشأة بموجب نظام الرصد الدولي. وقال إن بلده قد أبرم اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويتفاوض حاليا بشأن بروتوكول إضافي. وأعرب عن امتنان ناميبيا للوكالة على المساعدة التي تقدمها تعزيزا لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في ميادين الصحة البشرية والصحة الحيوانية والزراعة وإدارة الموارد المائية، وعن أملها في استمرار هذه المساعدة.

٢٠ - واختتم كلامه قائلا إن من بين الخطوات التي ينبغي اتخاذها تحقيقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار الإسراع بخطى مفاوضات نزع السلاح النووي، والتشجيع على انضمام الجميع للمعاهدة، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية، وامتثال الدول الأطراف لجميع الالتزامات المفروضة بموجب أحكام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ووضع سجل للأسلحة النووية بغية تعزيز الشفافية والمساءلة.

٢١ - **السيد داكا** (زامبيا): قال إن عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر عام ١٩٩٥ يشكل خيانة للثقة ويقوض معاهدة عدم الانتشار التي تؤدي دورا حاسما في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح النووي واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. لذلك ينبغي أن يتصدى مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠ لمسألة تقاعس الدول الحائزة

للأسلحة النووية عن الامتثال لالتزامها بتنفيذ مجموعة القرارات التي صدق عليها مؤتمر عام ١٩٩٥ تنفيذا كاملا. وينبغي أن يضع المؤتمر الراهن جدول أعمال لعدم الانتشار في الألفية الجديدة، بما في ذلك اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لإزالة جميع الأسلحة النووية بشكل منهجي وتدريجي، والتوصية بتنفيذ ''القرار المتعلق بالشرق الأوسط''.

٢٢ - وأعرب عما يساور زامبيا من القلق إزاء استمرار فرض القيود على الصادرات من المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية إلى البلدان النامية. إذ لا ينبغي أن تستخدم الشواغل التي تعرب عنها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ما ترى أنه انتشار نووي مبررا لفرض أي قيود على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية إلى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي تناول هذه الشواغل في المنتديات المناسبة المتعددة الأطراف. وفضلا عن ذلك، ينبغي، لإضفاء الفعالية على جميع ترتيبات مراقبة عدم الانتشار، أن تتسم هذه الترتيبات بالشفافية وأن يكون باب المشاركة فيها مفتوحا أمام جميع الدول. لذلك، أعرب عن قلق حكومته بشأن المحاولات التي تبذلها بعض الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من أجل استعمال برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة لتحقيق أغراض سياسية. واختتم بيانه قائلا إن على المؤتمر، بغية زيادة تعزيز اتفاق الضمانات القائم، أن يؤكد مجددا التصويت المشروع لمؤتمر نزع السلاح على السعي إلى نزع السلاح النووي استنادا إلى البروتوكول النموذجي الإضافي.

٢٣ - **السيد مواكاواغو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وقال إن وفده يرى المؤتمر الراهن بمثابة فرصة لإصلاح أشكال عدم الإنصاف الموجودة في نظام معاهدة عدم الانتشار وعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها التي تفرضها المعاهدة. وأضاف أن الوفد يؤكد من جديد دعمه القوي لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، كمعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا وبانكوك. وقد برهنت تنزانيا على التزامها بتصديقها المبكر على معاهدة بليندابا. وأشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا حاسما في تعزيز السلامة النووية وينبغي أن تعطى الأولوية العليا لتحقيق التكامل التام لنظام ضماناتها.

٢٤ - وتابع بقوله إن وفده يؤكد من جديد دعمه ''للقرار المتعلق بالشرق الأوسط'' الصادر في عام ١٩٩٥، ويطالب بالتنفيذ الكامل له، ويحث إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار من أجل تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأبدى ترحيبه بالتقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي صوب الحد من الأسلحة النووية، ولا سيما تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة ستارت ٢، وحث البلدين على الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة ستارت ٣. وقال إن حكومته تشيد أيضا بتدابير نزع السلاح المحدودة التي اتخذتها من جانب واحد كل من فرنسا والمملكة المتحدة. وأشار إلى المخاطر الناجمة عن التجارب النووية التي تجريها الهند وباكستان وخطورة هذه الحالة، وقال إن البلدين ما زالت لديهما الفرصة للتخلي عن استعمال الأسلحة النووية والعودة إلى الحالة التي كانا عليها قبل أيار/مايو ١٩٩٨.

٢٥ - وأعرب عن قلق وفده أيضا إزاء إمكانية نشر الولايات المتحدة لنظام دفاع صاروخي وطني، في انتهاك

جسيم لمعاهدة عام ١٩٧٢ للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. فهذه المعاهدة يجب أن تظل حجر زاوية في الحد من الأسلحة الاستراتيجية؛ إذ يمكن لانتهاكها أن يؤدي إلى جولة جديدة في سباق التسلح النووي. وذكر أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تركز على تدعيم المعاهدات القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. أما إصرارها على الاحتفاظ بالردع النووي، مع الاحتجاج بضآلة فرص نشوب حرب نووية، فهو مثير للفزع.

٢٦ - ومضى يقول إنه ما دامت توجد أسلحة نووية، فسيظل خطر اشتعال الحرب النووية قائما، سواء نشبت بالصدفة أم بسبب سوء التقدير. وأوضح أن مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات أمن سالبة هي شاغل مشروع طالما أغفلته الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأكد أنه يتعين، من الوجهة الأخلاقية، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل في هذا الصدد جهودا تتسم بالمصداقية والفعالية. أما المقاومة التي تبديها الدول الحائزة للأسلحة النووية، فيما عدا الصين، للالتزام بالتخلي عن خيار عدم المبادرة باستعمال هذه الأسلحة، فتشكل داعيا خطيرا للقلق الشديد. ويجب على هذه الدول أن تلتزم بصفة عاجلة بسياسة عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية، بالاقتران مع إلغاء حالة التأهب في ترساناتها النووية بجميع أشكالها.

٢٧ - **السيد سلامانكا** (بوليفيا): أعرب عن تأييد بلده الكامل للبيانين الذين أدلى بهما ممثل بيرو، باسم جماعة بلدان الأنديز، وممثل المكسيك، باسم التحالف من أجل خطة جديدة. وقال إن بوليفيا يساورها القلق الشديد إزاء إجراء التجارب النووية في الهند وباكستان؛ وبطء خطى مفاوضات الحد من الأسلحة؛ واستمرار أربع دول، تمتلك ثلاث منها أسلحة نووية، في التقاعس عن الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار؛ وتقويض نظام الدفاع الصاروخي في الولايات المتحدة لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ ورفض مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. أما معاهدة عدم الانتشار فتمثل الآمال التي تعقدها بلدان مثل بيرو على أن يعاد توجيه الموارد التي سبق استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية بحيث تستخدم في التنمية. وأكد أن الأفكار الرئيسية التي أدت إلى وضع معاهدة عدم الانتشار قبل ثلاثين عاما ينبغي أن تظل محورا لمداولات المؤتمر الراهن المعني بتنفيذها.

٢٨ - وأعرب عن ترحيب وفده بالقرار الصادر عن مجلس الدولة في الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة ستارت ٢. بيد أن القلق يساوره إزاء البيان الذي أدلى به رئيس وزراء الاتحاد الروسي مؤخرا والذي يعطي فيه الأولوية لتعزيز قدرة البلد العسكرية. واختتم كلمته قائلا إن وفده يحث البلدان الأربعة التي سيكفل انضمامها عالمية المعاهدة على أن تصبح أطرافا فيها ويتفق تماما مع ممثل البرازيل على أن مجرد وجود سلاح نووي واحد هو أمر يتجاوز المقبول.

٢٩ - **السيد أوساي** (غانا): قال إن وفده يؤيد بيان ممثل إندونيسيا الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز. فغانا بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية ودولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار تؤكد من جديد التزامها بها وبسائر عمليات نزع السلاح. واستدرك قائلا إن غانا تشارك كثيرا من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما تشعر به من خيبة أمل وتشاؤم إزاء الفشل في إحراز التقدم، الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى عزوف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمين للمضي قدما. وأشار إلى أنه لا يمكن

للدول النووية أن تتوقع من الدول غير النووية أن تبقى على التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وغيرها من معاهدات نزع السلاح إلى ما لا نهاية حين تبدي هي ذاتها اتجاهات مختلفة عن ذلك. ورغم ذلك، يجب أن يظل الجميع متفائلين من أجل صالح البشرية. وأعرب عن اعتقاد وفده أن السعي لوضع خطة جديدة، بدلاً من تجديد الخطة القائمة، يعطي هذا الأمل، ومن ثمّ فهو يؤيد التحالف من أجل خطة جديدة تأييدا كاملا.

٣٠ - وأضاف أنه ينبغي الإشارة إلى أن المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة تنطوي على صفقة بين الدول الخمس النووية والدول غير النووية؛ وبما أن البلدان النامية قد وفت بجانبها من الصفقة، فلها الحق في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من أجل تيسير عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأعرب عن ترحيب وفده بالاستجابة التي أبدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه أشد التحديات العالمية إلحاحا، وهي الفقر والمرض، وإدارة الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، وذلك عن طريق تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية، بالعمل في شراكة مع الوكالات الإنمائية الأخرى. وأوضح أن الرعاية الصحية الأولية في غانا يجري تعزيزها من خلال مشروع تموله وكالة الطاقة الذرية. وأعرب عن اعتقاد وفده أن المؤتمر ينبغي أن يحدد الفرص للوكالة حتى تواصل عملها لتوفير الدعم المالي والمؤسسي لتطبيق التكنولوجيا النووية على الأصعدة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية من أجل صالح التنمية البشرية والاقتصادية. وأشار إلى أنه يلزم استيفاء جهود التعاون التقني التي تبذلها الوكالة عن طريق توفير الموارد الكافية من الميزانية.

٣١ - واستطرد قائلا إن من الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي الالتزام والإرادة السياسية والمرونة في المؤتمر من أجل إرساء دعائم الثقة وحسن النية اللازمين فيما بين الدول الأطراف، الأمر الذي يعّزز الشفافية والتبادل غير المقيد للمواد النووية، فضلا عن المعلومات العلمية اللازمة لتسهيل وضع برامج لاستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فالجميع أصحاب مصلحة في النتيجة التي ستتمخض عنها عملية الاستعراض. ومن شأن إبداء المرونة من جانب الجهات النووية الفاعلة الرئيسية أن تعزز عملية نزع السلاح. وأوضح أن الخيار القائم هو خيار بين التركيز على الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في تعزيز بقاء البشرية وبين الانحصار في رؤية ضيقة تسلطية قصيرة النظر تركز على الأهداف الوطنية وتؤدي إلى مصير محتوم.

٣٢ - **السيد ألفيم** (الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها): أشار إلى أن حكومتي الأرجنتين والبرازيل أبرمتا في تموز/يوليه ١٩٩١اتفاقا في غوادالاهارا بالمكسيك بشأن قصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية. وكان ذلك الاتفاق نتاج عملية طويلة لبناء الثقة والتخفيف مما يمكن أن ينشأ من توتر، توجت بإنشاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وقد سعت الأرجنتين والبرازيل بالتوقيع على هذا الاتفاق إلى كفالة الظروف المواتية لتطبيق الضمانات الدولية بكامل نطاقها في البلدين. وفي الوقت ذاته، اقترحت الأرجنتين والبرازيل وشيلي إجراء بعض تعديلات على معاهدة تلاتيلولكو وشرعت في مفاوضات لإبرام اتفاق كامل النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات، يعرف بالاتفاق الرباعي، وتشكل الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها أحد أطرافه.

٣٣ - وقال إن اتفاق غوادالاهارا أكثر صرامة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي انضمت إليها

الأرجنتين والبرازيل في وقت لاحق. لذلك فإن تطبيق الضمانات عندما دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في البلدين لم يتطلب فترة انتقالية. وأضاف أن الحالة الدولية في نهاية القرن لا تبرز ضرورة تعزيز الضمانات التقليدية فحسب وإنما تعزيز النهج الإقليمي أيضا. وأشار إلى أن منظمات الضمانات النووية الإقليمية تتمتع بميزة القرب من البلدان المعنية والإلمام بشؤونها، وهي بتمثيلها للإرادة السياسية الراسخة للبلدان الأعضاء، تعزز عدم الانتشار في أقاليمها وتلتزم بقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية.

٣٤ - واستمر يقول إن الضمانات الإقليمية لها وجاهتها أيضا من الوجهة التقنية والاقتصادية عند دمجها مع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذلك فإن تحقيق التكامل في الجهود المبذولة لتوفير هذه الضمانات أمر بالغ الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بأغراض تطبيق البروتوكول الإضافي، الذي أعلنت البرازيل والأرجنتين والوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها عزمها على البدء في التفاوض بشأنه. وأوضح أن هذه الوكالة تتمتع بالصلاحية الكاملة للاضطلاع بدور قيادي في تطبيق الضمانات الجديدة. ويمثل التعاون التقني بين الأرجنتين والبرازيل طريقة لإقامة الثقة بينهما، وكذلك بينها وبين المجتمع الدولي. وقد زادت الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها تعاونها في مجال الضمانات، وفي غيره من الميادين، مع كفالة الشفافية اللازمة لاستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣٥ - وقال إن هذه الوكالة قد اضطلعت بنحو ٩٤٤ تفتيشا على مر ثماني سنوات تقريبا؛ وقد أحرزت خلال هذه التفتيشات، والتفتيشات المشتركة التي أجريت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدرا كبيرا من التقدم في تخفيض الجهد الذي يتطلبه التفتيش، دون الانتقاص من الفعالية. وقد أحرزت الوكالتان تقدما كبيرا على وجه الخصوص في الاستعانة بالمفتشين وفي استخدام المعدات. وقامت الوكالة البرازيلية الأرجنتينية، امتثالا منها للالتزامات المفروضة عليها بموجب اتفاقي غوادالاهارا والاتفاق الرباعي ومعاهدة تلاتيلولكو، بإرسال ٣ ٢٠٠ تقرير محاسبي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن ٧٧٠ تقريرا عن التفتيشات إلى البرازيل والأرجنتين، و٣٠ تقريرا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و ١٩ إعلاناً إلى كلا البلدين، منها ١١ إعلانا متعلقا بالامتثال لمعاهدة تلاتيلولكو سبق إرسالها إلى وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترى أمانة الوكالة البرازيلية الأرجنتينية أن الجهود التي تبذلها الأرجنتين والبرازيل للقضاء على أخطار الأسلحة النووية في المنطقة قد أسهمت إسهاما ملحوظا في السلام العالمي.

٣٦ - **السيد بعلي** (الجزائر): تولى رئاسة الجلسة.

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجنة الرئيسية، ولجنة الصياغة، ولجنة وثائق التفويض (تابع)

٣٧ - **الرئيس**: أعلن وصول الترشيحين التاليين: السيد ريزنيكوف (بيلاروس) لمنصب نائب رئيس اللجنة الرئيسية الأولى؛ والسيد فيلاغرا - ديلغادو (الأرجنتين) لمنصب نائب رئيس لجنة الصياغة.

٣٨ - وانتُخب السيد ريزنيكوف (بيلاروس) نائبا لرئيس اللجنة الرئيسية الأولى؛ وانتُخب السيد فيلاغرا - ديلغادو (الأرجنتين) نائبا لرئيس لجنة الصياغة.

رفعت الجلسة الساعة ../١٧